



ضمانات حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة بين التشريعات
الوطنية والمواثيق الدولية
دراسة مقارنة

اعداد الطالب
سلوان مظفر الحصونه

المشرف
الاستاذ الدكتور حمدي قبيلات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
القانون العام

كلية الحقوق - قسم الدراسات العليا

جامعة الاسراء

نيسان، ٢٠١٩

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله وبجهود ومتابعة الاستاذ الدكتور حمدي قبيلات وبسبب ملاحظاته الجوهرية المناسبة لاتمام هذه الرسالة، فكل التقدير والامتنان على ما وفره لي وقدمه من نصائح وتوجيهات

كما أود ان اشكر أم أو لادي الدكتورة ضحى الطلباني على الجهود الطيبة والمساعدة بتوفير المباحث التي رجعت لها في هذه الرسالة.

واتوجه بالشكر إلى جميع اساتذتي في كلية الحقوق في جامعة الاسراء

الاهداء

وقل رب ارحمهما كما ربياني
صغيرا

الى روح والدي المرحوم
مظفر السيد عبد الامير
الحصونه، والى والدي
والتي بدعائها وبسهرها
توفقت واصبحت على ما انا
عليه الان.

التفويض

أنا سلوان مظفر عبد الأمير جابر الحصونه، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع

التاريخ

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الشكر والتقدير
ج	الإهداء
د	التفويض
هـ	فهرس المحتويات
ز	المخلص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	أهمية الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٣	مشكلة الدراسة
٤	صعوبات الدراسة
٤	منهج الدراسة
٥	الدراسات السابقة
٦	محددات الدراسة
٧	خطة الدراسة
٨	الفصل الأول: ماهية الإعاقة
٩	المبحث الأول: مدلول الأشخاص ذوي الإعاقة
٩	المطلب الأول: مفهوم الإعاقة
١٠	الفرع الأول: تعريف الإعاقة
١٥	الفرع الثاني: أنواع الإعاقة
١٩	المطلب الثاني: مبادئ ومرتكرات عامة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل
٢٠	الفرع الأول: مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز
٢٦	الفرع الثاني: مفاهيم أساسية مرتبطة بضمان حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة
٣٣	المبحث الثاني: مفهوم الإعاقة في ضوء التشريعات الدولية والداخلية
٣٣	المطلب الأول: مدلول الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي
٣٤	الفرع الأول: فكرة عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الصفحة	الموضوع
٤٢	الفرع الثاني: الإعاقة حسب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٤٦	المطلب الثاني: التطور التشريعي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن والعراق
٤٧	الفرع الأول: مدلول الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل التطور التشريعي الأردني
٥٥	الفرع الثاني: مدلول الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل التطور التشريعي العراقي
٦٣	الفصل الثاني: ضمانات حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة
٦٤	المبحث الأول: الحماية القانونية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل
٦٤	المطلب الأول: ضمانات حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي
٦٥	الفرع الأول: منظمة العمل الدولية
٧٤	الفرع الثاني: المواثيق الدولية المتخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة
٨١	المطلب الثاني: ضمانات حق العمل في التشريعات الأردنية والعراقية
٨١	الفرع الأول: ضمانات حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء التشريعات ذات الصلة
٩٣	الفرع الثاني: القوانين المتخصصة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
١٠٤	المبحث الثاني: الواقع التشغيلي للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن والعراق
١٠٤	المطلب الأول: دور الجهات الحكومية في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة
١٠٥	الفرع الأول: وزارات العمل
١١٢	الفرع الثاني: دور الجهات الحكومية المتخصصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
١١٧	المطلب الثاني: دور الجهات غير الحكومية في الواقع التشغيلي للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن والعراق
١١٨	الفرع الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في الواقع التشغيلي للأشخاص ذوي الإعاقة
١٢٢	الفرع الثاني: الجهود الدولية والصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق والأردن
١٣١	الخاتمة
١٣١	النتائج
١٣٣	التوصيات
١٣٥	قائمة المراجع

ضمانات حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية

دراسة مقارنة

إعداد الطالب

سلوان مظفر الحصونه

المشرف

الأستاذ الدكتور حمدي قبيلات

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة مفهوم الضمانات الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتعلق بحق العمل لهم، ومدى ملائمة التشريعات الوطنية مع الواقع التشغيلي لهم على صعيد العراق والأردن، ومدى ملائمة هذه التشريعات مع المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة ٢٠٠٦. وتوصل الباحث الى عدة نتائج وتوصيات وكان اهم هذه النتائج هي ان المواثيق لدولية تعتبر كافية لضمان حق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في حالة تطبيقها على ارض الواقع وكذلك ان التشريعات الوطنية غير متناسبة مع الصعوبات والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتعلق بحق العمل على مستوى العراق والأردن .

أما اهم التوصيات فكانت تطبيق جميع بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة ٢٠٠٦ والبروتكول الاختياري الملحق بها كضمان حقيقي لحق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، كذلك العمل على تطوير التشريعات الوطنية ومع ما يتلائم مع الواقع التشغيلي للأشخاص ذوي الإعاقة .